

الأرشيف: قيمة مضافة في مصداقية الكتابة التاريخية

د.علي العبيدي

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

جامعة ابي بكر بلقايد/ تلمسان

مقدمة:

لا يمكن أن تدعي أي امة من الأمم بان لها تاريخ من دون أن يكون لديها أرشيفاً يوثق ذلك التاريخ. وعليه، فإن الأرشيف يحتل أهمية بالغة لدى الشعوب، كونه يضم تاريخها ويوثق حاضرها ويمثل أساس مستقبلها، فالمعلومات التي يحويها تمثل ذاكرة الأمم حول مختلف الأحداث التي مرت بها عبر الأزمنة، كونه يضمن لها الحق في التعرف على تاريخها. وإذا كانت الأحداث هي من تصنع الأرشيف، فالأرشيف بدوره يعيد تشكيلها ويقيم صناعة التاريخ من خلال توثيقها وحفظها والحفاظ عليها، لهذا فهناك علاقة وطيدة ومتكاملة تربط بين الأرشيف والتاريخ، إذ لا يمكننا الحديث عن التاريخ بدون التطرق لموضوع الأرشيف، أو من غير الاطلاع على الأرشيف بمختلف أشكاله ومصادره، كما لا يمكننا الحديث عن الأرشيف بمنأى عن الأحداث التاريخية التي عاشتها الشعوب، لهذا يعتبر الأرشيف الأساس الذي تبنى عليه تسجيل الأحداث التاريخية وتوثيقها حفظاً لذاكرة الأمم⁽¹⁾. ومن هنا، فإن يمكن القول من ان الوثيقة هي الأصرة التي تربط بين المؤرخ والأرشيف، إذ يشير حسان حلاق إلى أن التاريخ هو علم الوثائق يستقرؤها المؤرخ ويحللها للتوصل إلى وقائع تشتمل عليها. وهي تفرض ذاتها بذاتها قبل كل تفسير، ومتى ضاعت الوثائق ضاع التاريخ. ومن هنا جاءت أهمية الأرشيف كمكان تحفظ فيه الوثيقة التي تمثل ذاكرة أي شعب من الشعوب⁽²⁾.

مفهوم الأرشيف لغة:

جاءت لفظة أرشيف Archive بصيغتين فعل واسم، فجاء كفعل بمعنى يضع الأوراق والملفات في الأرشيف والفعل الماضي Archived بمعنى أرشف كما جاء على الدوام بصيغة اسم جمع Archives. وكلمة الأرشيف مشتقة من الكلمة الإغريقية ارخيون أو ارشيون Archeion التي تتصل بدائرة من الدوائر، وفي الأصل كانت تطلق على سجلات الحكومة ووثائقها، أي الأرشيف العمومي⁽³⁾.

على العموم، الأرشفة كلمة ليست عربية لكنها أصبحت شائعة الاستعمال في قاموس مفرداتنا اليومية⁽⁴⁾. ويشير الدكتور محمد مجاود إلى أنها كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية (Archive)، والتي انتشر استعمالها في البلدان العربية التي خضعت للاحتلال الفرنسي (بلدان المغرب العربي وبلاد الشام) ثم انتقلت إلى البلدان العربية الأخرى⁽⁵⁾. وقد تطور مفهوم (الأرشفة) وتطورت أساليب العمل فيه ودراسته حتى صار علما من العلوم التي تدرس في المعاهد والجامعات ومهنة قائمة بذاتها⁽⁶⁾.

مفهوم الأرشفة اصطلاحاً:

يمكن تعريف مصطلح الأرشفة بأنه الهيئة التي تتولى مهمة حفظ الوثائق والسجلات والقيود والمدونات بصورة منظمة، إن كانت صادرة عن مؤسسة عامة أو شبه عامة، سواء أكانت دائرة أعمال أم هيئة خاصة، وكذلك الدوائر والمصالح والشركات الحكومية التي تقوم بتسيير الأعمال المتصلة بشؤونها وتضطلع بمهمة حفظها والعناية بها، ويتداولها من يتناوبون على المسؤولية أو أية جهة مخولة بالاحتفاظ بها وذلك من خلال اتساع المفهوم الأصلي للأرشفة المقصود به حفظ هذه المواد، وكذلك حفظ ما يخص تاريخ أنساب العائلات والشخصيات البارزة التي تقدم عند حفظها فائدة في توفير المصادر الأولية والأدلة والشواهد على تاريخ البلاد وأصول شعبها⁽⁷⁾.

ومن هنا يمكن القول أن الأرشفة هي مؤسسة ذات طابع تثقيفي يختص بالدراسات التفصيلية الجادة واتساع المعرفة، ومهامه تتركز في مهام إدارية معينة ومحددة في ذات الوقت، هدفها حفظ التراث الوثائقي بمختلف اتجاهاته وأنواعه. إلى جانب إقامة المعارض واستقبال الباحثين ونشر الوثائق وتحقيقها⁽⁸⁾. وبناءً عليه، لم يقتصر نشاط مراكز الأرشفة الحديثة على المحافظة على الوثائق، بمختلف أنواعها، وإنما أصبحت تشكل عنصراً من عناصر الثقافة الوطنية والمستودع الأول لأدوات البحث في ميدان التاريخ⁽⁹⁾.

وهناك الفضا أخرى تستعمل في هذا المجال، ولها دلالة الأرشفة، مثل كلمة (الوثائق أو السجلات Records) واستعمالها شائع في المملكة المتحدة (بريطانيا) كدائرة الوثائق Records Office وكذلك في دول رابطة الشعوب

البريطانية (الكومنويلث)⁽¹⁰⁾. وفي الوطن العربي، هناك مسميات أخرى عرفت بها مراكز خزن الوثائق في الوطن العربي، مثل: (المحفوظات) في منطقة المشرق، و(الربائد) في المغرب⁽¹¹⁾.

واستعمال كلمة الأرشيف باعتبارها كلمة من الكلمات الحضارية الحديثة، شأنها في ذلك شأن المئات من الألفاظ التي فرضتها علينا الحضارة الغربية فأخذت طريقها إلى لغتنا العربية مثل: الفلسفة، التلفزيون، الراديو، السينما. ومصطلح الأرشيف يستعمل في اللغة العربية للأسباب التالية⁽¹²⁾:

1. لما لها من شمول وشيوع على النطاق العالمي
2. لدلالاتها الاصطلاحية واللغوية الدقيقة المعبرة.
3. دخول العرب مضمار الدراسات والتنظيمات الوثائقية والأرشيفية متأخرين عن بقية الدول المتقدمة.
4. إن معظم المصادر والمراجع التي تتناول هذا العلم الحديث مكتوبة ومدونة باللغات العالمية كالفرنسية والانجليزية وغيرها وما كتب بلغتنا العربية يكاد يكون نادرا.

الأرشيف مؤسسة لحفظ الوثائق:

ويعد العمل على جمع الوثائق، بجميع أشكالها العيني والشفوي، وصيانتها وإعدادها على شكل ملفات ومجلدات مبوبة مما يسهل عملية الوصول إليها مسألة بالغة الأهمية. إن تواجد الوثائق في مراكز الأرشيف ضروري جدا لأنها تكون بأيدي أمينة وقادرة على المحافظة عليها من أي تلف مهما كان نوعه. وهذا الأمر يمكن المؤرخ من استعمالها بالشكل المنهجي والعلمي الصحيحين وصولا إلى الحقيقة التاريخية بشكلها الموضوعي⁽¹³⁾.

ولابد من الإشارة هنا، إلى أن الأرشيف إذا ما أريد تصنيفه، فهو ينقسم إلى قسمين، كل واحد منهما يمثل نمط معين من الوثائق، من حيث الشكل والمضمون، وهما⁽¹⁴⁾:

الأول الأرشيف العام: ويتألف من مختلف الوثائق التي تنتجها أو تتوصل بها هيئات الأحزاب والدولة والجماعات المحلية، ومختلف المؤسسات والهيئات العمومية، يتم التعامل معها ومعالجتها وفق النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة من المديرية

العامّة للأرشيف الوطني، بحيث لا يمكن التصرف فيها بمنأى عن أي إجراءات خارجة عن نطاق القانون،

الثاني الأرشيف الخاص: فيتكون من مختلف الوثائق التي يحوزها الأشخاص أو العائلات أو المؤسسات والمنظمات غير العمومية.

ومن هنا، يجب ان نأخذ بعين الاعتبار، انه من الصعب جدا التعامل مع الارشيف كحالة واحدة مع التطور الهائل والسريع في هذا الميدان، وهذا التنامي يستدعي منا ان نقوم بتصنيف محتوى الارشيف حسب مضمونها بما يسهل على الباحث او المستخدم عموما الوصول اليها والاستفادة منها. وعملية تقسيم الارشيف إلى أصناف متعددة يعتمد بالدرجة الأولى على ضخامة المجموعات الأرشيفية وأهميتها، والأمكنة الملائمة لحفظها، وإلى كفاءة الإدارة الأرشيفية، ودقة التنظيم فيها، وكذلك يعتمد على عدد الموظفين العاملين، ومستواهم التعليمي وخبرتهم، وتبعاً لذلك تصنف الأرشيفات إلى التصنيفات التالية⁽¹⁵⁾:

- الأرشيف السياسي.
- الأرشيف العسكري.
- الأرشيف القضائي.
- أرشيف الأدب والفنون.
- الأرشيف الإداري.
- أرشيف الهيئات والمؤسسات الدينية.
- الأرشيف السري.
- أرشيف الخرائط والأطالس.
- أرشيف الأختام والشعارات والنقود.

إذا هذه هي أقسام وأصناف الأرشيفات، غير أن الاطلاع على هذه الأرشيفات والاستفادة منها رهين بالحصول على الموافقة من الجهة المسؤولة عن هذه الأرشيفات، وهي قاعدة متبعة في كل الأرشيفات الدولية التي تلعب دوراً مهماً في كتابة التاريخ. وكذلك هناك مؤسسات أرشيفية عالمية لديها غير ذلك، اطر زمنية لعرض الوثائق التي تمتلكها، كما هو الحال، على سبيل المثال، دار السجلات والوثائق البريطاني.

عملية تقييم الوثائق:

تختلف عملية تقييم الوثائق من بلد لآخر، كما أنها تختلف عصر على عصر حسب التطور الحضاري وما يتبع ذلك من تطورات في عمليات خلق الوثائق، من الناحية المادية واللغوية والعلمية. ويقصد بعملية تقييم الوثائق، تحديد الوثائق التي تحفظ بصفة دائمة والوثائق التي تحفظ بصفة مؤقتة، والتي تعدم أو يجرى إتلافها. وعادة تحاول الأجهزة الحكومية الاحتفاظ بالملفات المهمة أو الضرورية للعمل الإداري ويمكن تقييم الوثائق في مرحلة مبكرة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية ودور الوثائق.

والوثائق عبارة عن جهود ونشاطات الجهاز الذي خلقت فيه ومجموعة الوثائق التي يخلقها أي جهاز حكومي في فترة زمنية معينة تلقي الضوء على نشاط ذلك الجهاز. ومن هنا جاءت النظرية التي تقول بأنه: "لا يمكن الاستغناء عن الوثائق التي تحمل إثباتا لحقوق الجماعات والأفراد أو الدالة ذاتها، كما لا يمكن الاستغناء عن الوثائق التي تحمل معلومات وحقائق عن ذلك الجهاز والتي خلقت لأغراض إدارية، ولكنها يمكن أن تعمل في الدراسات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من العلوم الإنسانية"⁽¹⁶⁾.

أهمية الأرشفة كتابة التاريخ:

وهناك مسألة مهمة أخرى توفرها مراكز الأرشفة بالنسبة للمؤرخ هي المصدقية التي يحتاجها، لأن الوثائق حين تختم بأختام دور الأرشفة تصبح بموجب القوانين مادة أرشيفية غير قابلة للتشكيك وصالحة للاستخدام من أجل كتابة تاريخية موضوعية، لأن وجود الوثيقة في تسلسلها الزمني وفي مكانها الطبيعي من الأرشفة يعد من الدلالات التي تساعد على تأكيد صحة الوثيقة⁽¹⁷⁾. لاسيما وأن مراكز الأرشفة تجتهد دائما في وضع قواعد وضوابط لعمليات تقييم الوثائق في مراحلها المختلفة. وهذه القواعد مستمدة من واقع نمو وتطور كل دولة، وهذه القواعد تحتاج إلى التعديل بعد كل فترة زمنية بسبب تقدم العلوم وما يستلزم ذلك من تقدم وتطور وحاجة للمصادر⁽¹⁸⁾.

ومن هنا، نجد إن كتاب التاريخ ابدوا اهتماما منقطع النضير بالأرشفة لأنه يقدم المعلومات التي لا يمكن الاختلاف حولها، إلا ما نذر، في تتبع مسارات

التاريخ. لكونها الدليل الذي يؤكد حقيقة الرؤى التي يتقدموا بها في كتاباتهم. ومن هذا الحديث نستشف من أن الوثيقة والأرشيف أمر لا بد منه في حال أردنا أن نقدم عملا تاريخيا مهما يستحق الاهتمام. ومن هنا لا يمكن القبول واستيعاب فكرة كتابة التاريخ، لأي أمة كانت، من دون الاعتماد على أرشيفها الخاص بها. وعليه، فإن الوعي بالتاريخ وأحداثه من مكونات الحضارة، والأمم الواعية هي التي تهتم بتاريخها، وتصونه، وتأخذ منه الدروس والعبر. إن التاريخ يعكس ماضي الأمم، ويترجم حاضرها، وتستلهم من خلاله مستقبلها، لذا كان من الأهمية بمكان الاهتمام به، والحفاظ عليه، ونقله إلى الأجيال نقلا صحيحا بحيث يكون نبراسا وهاديا لهم في حاضريهم ومستقبلهم. والمعروف إن الوثائق وغيرها من المدونات لا توجد في أمة من الأمم إلا توافرت لها ثلاثة عناصر: أناس يعرفون الكتابة والقراءة، ومواد يكتبون عليها وأدوات يكتبون بها، وتراث فكري وحقوق يحرصون على تسجيلها وتدوينها للرجوع إليها عند الحاجة⁽¹⁹⁾. إن واقع الحال، يدفعنا إلى القول إن الشعوب التي لا تاريخ لها لا وجود لها، إذ به قوام الأمم، تحي بوجوده وتموت بانعدامه.

دور الأرشيف في مصداقية الكتابة التاريخية:

منذ أن عرف الإنسان الكتابة، ومساهمة هذا الأمر في تطور الحضارة الإنسانية وما أفرزته من حضارات عظيمة، أدى الأرشيف دورا أساسيا في تلك الحضارات كمصدر هام للتاريخ البشري بكل جوانبه سواء كانت الوثائق مسجلة على الحجر أو ألواح الفخار أو على ورق البردي أو على سعف النخيل أو على الرق أو على الورق. وبمرور الزمن نمت تلك الوثائق ووصلت إعدادهما إلى حد يحتم تنظيمها والاستفادة منها أو الرجوع إليها عند الحاجة⁽²⁰⁾. ومنذ ذلك التاريخ والأرشيف كمؤسسة حاضنة للتاريخ تتطور وتتصاعد أهميته ويزداد دوره في حياة الإنسان.

إن عملية تنظيم وعمل الأرشيف ليس بالسهولة التي يتوقعها البعض، وإنما هي عملية متشعبة وذات اتجاهات متعددة، فعملية تنظيم الأرشيف تحتاج من الجهود الكثير، وهناك مؤسسات متخصصة هي التي تأهل الأفراد القادرين على القيام بالمهام التي تمكن رواد الأرشيف من الوصول السهل إلى الوثيقة المطلوبة، مهما تزايد عددها في الزمان والمكان المرجو بحثه. ومن هنا كان لا بد من

إلقاء نظرة على ماهية الوثيقة وأهميتها في كتابة البحث التاريخي الرصين. ومن أجل تسهيل عملية استخدام الوثائق وتوظيفها في النشاط البحثي، نجد أن عملية الاهتمام بها أخذ بعدا علميا متكاملًا، ومن هنا وضعت في إطار عملي متكامل عرف باسم (علم الوثائق). وبناءً عليه، كان لابد من دراسة دور الوثائق الأرشيفية في إنجاح مهمة المؤرخ في كتابة التاريخ الأقرب إلى وقائعه وحقيقته.

إن الدقة والرغبة الصادقة في إنجاز عمل تاريخي تفرض على المؤرخ، قبل الخوض في دراسة الوثائق، الإلمام بالتقنيات التي تمكنه من الاستفادة من الوثيقة على أكمل وجه، فهو ملزم أن يتعلم الأسلوب والمصطلحات الخاصة بوثائق العصر الذي يعنيه. ولابد له من أن يعرف نوع المواد المستعملة في الكتابة وتركيبه والأفلام التي كتب بها وأنواع الورق المستعمل وخصائصه، وغيرها من الوسائل العلمية التي تمكنه من التأكد صحة الوثيقة التي يستخدمها في بحثه⁽²¹⁾. وعلم الوثائق الذي يعني بالجانب التاريخي من تلك الأوراق، هو العلم الذي ييسر دراستها وسبل العمل فيها والانتفاع منها واستنتاج محتوياتها باعتبارها حججًا ثابتة قاطعة، وهو علم يحتوي على الطرق الحديثة والأساليب التقنية لتجميع تلك الوثائق وتنظيمها لإيصالها سالمة إلى الأجيال القادمة⁽²²⁾.

تظهر قيمة الوثائق الأرشيفية من خلال استخدامها ومدى الإفادة منها مستقبلاً، لهذا يمكن تقسيم هذه القيمة إلى قسمين رئيسيين هما⁽²³⁾:

الأولى: القيمة العملية، وهي التي تأتي من أهمية الوثائق المنتجة منذ إنشائها في التسيير الإداري والجاري لشؤون الهيئات والإدارات المختلفة سواء كانت عمومية أو خاصة.

والثانية: قيمة الإثبات: تسجل الوثائق الأرشيفية آثار مختلف الأنشطة لأي شخص طبيعي أو معنوي، لهذا فالارتكاز عليها يعد ضرورياً لإعادة التشكيل الصحيح والممكن لمسار هذه الأنشطة، وهذه هي القيمة المفضلة كونها تجعل من وثائق الأرشيف المادة الأولية للبحث.

وعلى الرغم من أهمية الوثيقة في البحث التاريخي، والدور الذي تلعبه في تأكيد الوقائع والاحداث، فإن هذا لا يعني تقديسها، لأن ما من وثيقة بوسعها أن

تخبرنا بأكثر مما أراد محررها. لأنه لطالما تعرضت الوثيقة التاريخية للتزوير عبر تاريخ البشرية⁽²⁴⁾.

إن البحث التاريخي يفرض على الباحث، بمختلف مراحل بنائه العلمي، بذل الجهود الاستثنائية من أجل الوصول إلى الوثائق التي يمكن من خلالها تأكيد الحقائق والاستنتاجات التي يتوصل إليها. وليس من الضروري أن توجد وثائق وافية عن كل الحوادث التاريخية، إذ تنطمس آثارها وتزول دلالاته، بتعرضها في ظروف مختلفة للتلف أو الضياع. ومع ضياع تلك الوثائق نفقد حلقات هامة للتطور الكرونولوجي للأحداث، كما أن بضياع تلك الوثائق تضيق مصداقية الأفكار والأحداث التي كانت تحملها في طياتها وثناياها وكأنها لم تكن في الوجود⁽²⁵⁾. وبناءً عليه، يستطيع المؤرخ أن يكتشف فجوات في مجرى التاريخ، لا يمكنه أن يملأها، وتبقى حلقات كثيرة من التاريخ مجهولة إلى الأبد. ومن غير الممكن أن يتم تعويض ضياع الوثائق، مهما اجتهد المؤرخ وبذل من جهد.

والبحث عن الوثائق من العمليات الأساسية في كتابة التاريخ، وإن الكشف عن كمية من الوثائق الهامة عن موضوع ما هو الذي يحدد إمكانية الاستمرار في دراسته أو التوقف عن الاستمرار فيه واختيار موضوع جديد. والباحث الذي يكتب دون أن يحصل على مجموعة من الوثائق الأساسية الجديدة، أو التي لم يكن قد سبق استخدامها استخداماً علمياً مكتملاً، تنقص قيمة بحثه العلمية أو تتضاءل أو تنعدم، مهما بذل من مجهود⁽²⁶⁾.

لقد مكنت مراكز الأرشيف، بما يتوفر فيها من مخزون وثائقي، المؤرخ على اختزال الزمن وتقصير المسافات بقصد الحصول على الوثائق التي يحتاجها من أجل إنجاز البحث الذي يعمل عليه. لأن نقل الوثائق وتجميعها في مراكز تتوفر فيها سبل الكفيلة للوصول إليها بالسرعة الممكنة على العكس مما كانت عليه في أماكنها التي كانت موجودة فيها. لأن مراكز الأرشيف تقوم بعملها وفق أسس ونظم علمية متطورة تخفف عن الباحث بذل الجهود الاستثنائية من أجل الحصول على الوثائق.

إن الاعتماد على الوثائق في كتابة التاريخ يعتبر في حد ذات تقدمًا وتطورًا في علم التاريخ، ومع تقدم العلوم والمعرفة لم يعد الباحثين صبر على القيد الزمني

للإطلاع على الوثائق، وخاصة أن الوثائق الرسمية ليست كلها سرية، وبعبارة أخرى إن الوثيقة لا تستمد أهميتها من السرية فقط وإنما تقدر قيمة الوثيقة بالمعلومات التي يمكن أن تؤخذ منها، وتتفاوت قيمة هذه المعلومات حسب رغبة المطلعين عليها⁽²⁷⁾.

ومن أجل خلق الأجواء التي تمكن المؤرخ، المحترف والمستجد، من الوصول السهل إلى الوثيقة على المؤسسات الأكاديمية تهيئة الطلبة وتدريبهم على السبل التي تمكنهم من استثمار الوقت عند زيارتهم لمراكز الأرشيف، وذلك عبر تخصص مقاييس تساعد على معرفة طرق العمل في تلك المراكز. وإلى جانب، تشجيع طلبة الدراسات العليا على العمل بالمواضيع التي تساهم في نشر الوعي والمعرفة بالطرق الملائمة للبحث عن الوثائق وكيفية استخدامها. والعمل على دعم مراكز الأرشيف الوطنية والإقليمية والمحلية من أجل تشجيعها على تهيئة الوثائق بالشكل الذي يمكن الباحثين من الوصول السهل إليها⁽²⁸⁾.

الخلاصة:

أن كل الوثائق الأرشيفية تمثل قيمة معينة تستمد من مدى استخدامها في المصالح المنتجة لها، تكون في بادئ الأمر ذات قيمة عملية وإدارية، تسير بها شؤون جارية لتلك المصالح، لكن بعد فترة من الزمن تتغير تلك القيمة نحو فقدانها أو زيادة أهميتها لتصبح ذات قيمة تاريخية ليس للمصالح المنتجة فقط، وإنما لعامة الناس كذلك، إذ تصبح وثائق إثبات حق أو وثائق تهم في البحث التاريخي لغناها بالمعلومات القيمة التي لا يمكن الاستغناء عنها في إجراء الدراسات والبحوث التاريخية. وأخيراً دعوة الجهات الوصية في العالم العربي على تنسيق جهودها من أجل تسهيل عملية التبادل بين مراكز الأرشيف العربية، والانطلاق من خلال ذلك نحو تعاون أكثر فائدة مع مراكز الأرشيف العالمية التي فيها خزن من الوثائق الذي يخص المجتمع العربي.

الهوامش:

1. قاسم عبده قاسم، تطور منهج البحث في الدراسات التاريخية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2000، ط1، 90.
2. حسان حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1991، ط2، ص109.
3. سالم عبود الالوسي ومحمد محجوب مالك، الأرشيف... تاريخه، أصنافه، إدارته، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1979، ط1، ص5.
4. عادل كامل الالوسي، البحث عن الوثائق، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1991، ط1، ص56-55.
5. محمد مجاود، أهمية الأرشيف في كتابة التاريخ، بحث منشور في كتاب: الملتقى الوطني حول تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1830-1954، مكتبة الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، سيدي بلعباس، بلا تاريخ نشر، ص9.
6. عادل كامل الالوسي، المرجع السابق، ص56-55.
7. سالم عبود الالوسي ومحمد محجوب مالك، المرجع السابق، ص3.
8. مصطفى أبو شعيشع، المرجع السابق، ص94.
9. محمد مجاود، المرجع السابق، ص8.
10. سالم عبود الالوسي ومحمد محجوب مالك، المرجع السابق، ص4.
11. أمل عبد القادر شحادة، التوثيق... مفهومه، أساليبه، خدماته، بحث منشور في كتاب: المعالجة الفنية للمعلومات... الفهرست، التصنيف، التوثيق، التكشيف والأرشيف، تحرير: هاني العمدة، عمان، جمعية المكتبات الأردنية، 1988، ص170.
12. سالم عبود الالوسي ومحمد محجوب مالك، المرجع السابق، ص7.
13. محمد مجاود، المرجع السابق، ص9.
14. سالم عبود الالوسي ومحمد محجوب مالك، المرجع السابق، ص48-45.
15. المرجع نفسه، ص50-49.
16. سالم عبود الالوسي ومحمد محجوب مالك، المرجع السابق، ص62.
17. عبد الرحمن عبد الله الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1994، ص34 و38.
18. سالم عبود الالوسي ومحمد محجوب مالك، المرجع السابق، ص63.
19. مصطفى أبو شعيشع، دراسات في الوثائق ومراكز المعلومات الوثائقية، القاهرة، مؤسسة العربي للنشر والتوزيع، 1994، ص5.

20. أبو بكر محمود الهوش، المطبوعات الرسمية: دراسة حول تعريفها على المستوى الدولي، مقال منشور في: مجلة المكتبات والمعلومات العربية، السنة الخامسة، العدد (4)، السنة 1985، ص 19.
21. حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، القاهرة، دار المعارف، 2000، ط 8، ص 30-31.
22. قاسم يزبك، التاريخ ومنهج البحث التاريخي، بيروت، دار الفكر اللبناني، 1990، ط 1، ص 53.
23. سالم عبود الالوسي ومحمد محجوب مالك، المرجع السابق، ص 63.
24. فاطمة قدورة الشامي، علم التاريخ. .. تطور مناهج الفكر وكتابة البحث العلمي من أقدم العصور إلى القرن العشرين، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001، ط 1، ص 190.
25. عبد التواب شرف الدين، تاريخ أوعية المعرفة، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1998، ط 1، ص 158.
26. عبد التواب شرف الدين، المرجع السابق، ص 159.
27. سالم عبود الالوسي ومحمد محجوب مالك، المرجع السابق، ص 63.
28. عبد التواب شرف الدين، المرجع السابق، ص 171-196.